تركي الفيصل يدعو إلى إحياء المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب

تركي الفيصل

المنامة / متابعات :

دعا الأمير تركي الفيصل الرئيس السابق للاستخبارات السعودية في المنامة إلى إعادة إحياء المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ في العام 2005 في الرياض مشددا على ان مواجهة الإرهاب تتطلب جهدا عالميا.

وقال الأمير تركي في المناظرة الافتتاحية لمنتدى «حوار المنامة»: إن مواجهة الإرهاب «تتطلب عملا دوليا» مضيفا «يجب ان نتخطى عقبات العمل الاستخباراتي بحيث لا يعود هناك مصدر أول أو ثان أو خامس (...) اننا نرى ان (القاعدة) تستطيع بأفراد قليلين وإمكانيات بسيطة أن تصل إلى أهداف لها تأثير عالمي».

وأضاف «يجب أن نلتف مع بعضنا لمواجهة هذا السرطان (...) معالجة موضوع القاعدة يجب أن يكون على مستوى العالم وليس حسب المناطق».

ولفت إلى أن «المملكة العربية السعودية استطاعت ان تواجه هذا التحدي بشكل شامل وليس فقط عبر الحل الأمني» موضحا «لقد شحذنا همم المجتمع السعودي بأسره فأصبحت الحكومة قادرة على ان تتصدى للمشكلة بفعالية».

من جهة أخرى قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون: إن الولايات المتحدة تسعى إلى زيادة التعاون الأمني مع دول الخليج ودعت إلى شراكة جوهرية في المنطقة.

ودعت كلينتون في البحرين كل الدول بالمنطقة ومنها إيران إلى العمل لحماية حرية الملاحة في الممرات المائية بالخليج حيث يهدد الخطر المتزايد لهجمات القرصنة حركة شحن النفط وسلعا أساسية أخرى. وحثت إيران على الدخول في المحادثات النووية المقررة الأسبوع القادم بنية حسنة وحذرت من مزيد من الضغط والعزلة إذا واصلت إيران السير على نهجها الحالي.

ووجهت كلينتون كلامها أمام مؤتمر امني في البحرين إلى الوفد الإيراني برئاسة وزير الخارجية منوشهر متكي قائلة: إن إيران تواجه خيار الوفاء بالتزاماتها والمعالجة الكاملة للمخاوف العالمية إزاء برنامجها النووي. وأكدت وزيرة الخارجية الأميركية ان المحكمة الدولية التي تحقق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري عام 2005 لن تزعزع استقرار لبنان. وأضافت كلينتون في الكلمة الافتتاحية لمنتدى حوار المنامة « للذين يقولون: إن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ستزعزع الاستقرار أقول: إن العدالة لا تشكل تهديدا لاستقرار لبنان».

عائدات سياحة المعارض والمؤتمرات في البحرين ترتفع (25) مليون دينار خلال عامين

المنامة / متابعات :

نظم فريق (Team Bahrain) أمس ندوة بالتعاون مع هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات وإدارة السياحة البحرينية استضاف خلالها الخبير الدولي الدكتور سامح النمكي عميد جامعة فيكتوريا بسويسرا وأستاذ استراتيجية الإدارة.. ألقى خلالها ندوة متميزة عن (فرص تسويق البحرين على المستوى الدولي كمركز إقليمي لسياحة المعارض والحوافز والمؤتمرات) وشهدت الندوة حضورا طيبا من فعاليات اقتصادية وسياحية في المملكة.

وأكد السيد حسن جعفر الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات أن الهيئة تهتم باستضافة مثل هذه الندوات برعاية الدكتور حسن فخرو وزير الصناعة والتجارة ورئيس مجلس إدارة الهيئة، مبينا في كلمة ألقاها خلال افتتاح المؤتمر أهمية مثل هذه الندوات في الترويج للبحرين وبيان الامتيازات التي تتمتع بها المملكة وسبل الاستفادة منها لتسويق البحرين دوليا وإقليميا.

وأضاف أن البحرين تسير بخطى واثقة في سبيل تطوير قطاع المعارض والمؤتمرات مشيدا بالخطوات الايجابية التي شهدها القطاع على مدار السنوات الماضية والتي أهلته للتطور كما وكيفا بشكل كبير، مؤكدا المضي قدما في المزيد من التطوير مع افتتاح مدينة المعارض البحرينية المقرر إنشاؤها قريبا.

وصرحت السيدة ندى ياسين القائم بأعمال الوكيل المساعد للسياحة أن العائد الاقتصادي من سياحة الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض في البحرين قد ارتفع من 33 مليون دينار في عام 2008 إلى نحو 58 مليون دينار العام الجاري 2010 بزيادة كبيرة تقدر بنحو 49 ٪ وهو ما يدل على مكانة القطاع وتطوره في المملكة والفرص الهائلة المتاحة لتطوير هذا القطاع بالشكل الذي يخدم الاقتصاد الوطني البحريني.. وقالت انه من المتوقع أن يرتفع هذا العائد إلى نحو 86 مليون دينار بحلول عام 2012.

وأكد الدكتور النمكي في تصريحات على هامش الندوة أن البحرين تتميز بفرص طيبة للغاية للتواجد كمركز إقليمي لسياحة الاجتماعات والمؤتمرات والحوافز والمعارض مبينا في هذا الصدد تمتع المملكة بموقع استراتيجي جيد في منطقة الخليج، وكذلك بنية تحتية متميزة مع الوضع في الاعتبار خطط إنشاء مدينة جديدة للمعارض في المملكة قريبا، وأشار إلى وجود قطاع اتصالات جيد ومتميز وقوانين استثمارية جذابة من حيث الحرية الاقتصادية وعدم فرض ضرائب أو رسوم على غالبية القطاعات والأعمال الاستثمارية.

وقدم الدكتور النمكي شرحا مستفيضا حول تجربة كل من هونج كونج وسنغافورة في التنمية الاقتصادية الشاملة وخاصة في ما يتعلق بقطاع المعارض والمؤتمرات وكذلك القطاعات الأخرى مثل البنوك والمصارف والخدمات اللوجستية والمطارات مؤكدا تشابه الظروف الاقتصادية بين هذه البلدان جميعا وهو ما يتيح للبحرين فرصا أخرى للاستفادة من هذه التجارب والتركيز على فوائدها.

وقال الدكتور النمكي ان ثلاثة قطاعات في البحرين يراها قادرة على تحريك الاقتصاد البحريني بشكل إيجابي في المرحلة القادمة منها القطاع الثقافي وقطاع المعارض والمؤتمرات وقطاع التعليم الجامعي والدراسات العليا، مبينا في هذا الصدد أن الفرص قائمة نظرا لتمتع البحرين بالعوامل التي تمكنها من الريادة في هذه المجالات الثلاثة.

وأوضح أن الأمر يتطلب اتخاذ القرار السياسي أولا على مستوى القمة ومن ثم المضي قدما في وضع وتنفيذ الخطط الخاصة بكل قطاع على حدة، وقال إن المنافسة بين دول الخليج مازالت قائمة غير أن دبي تاثرت بشدة من تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية وهو ما يراه فرصة سانحة أمام البحرين لبناء أساسات تطويرية قوية في العديد من القطاعات معتمدة على الاستفادة من الأخطاء التي وقعت فيها دبي سابقا وأبرزها الإنفاق ببذخ واختيار مديرين أجانب على غير المستوى المطلوب.

وفي كلمتها بالمؤتمر أكدت السيدة ندى ياسين أن هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات تعزز وبشكل دائم اهتمامها وتركيزها على موضوع حيوي واستراتيجي نحو التحول إلى وجهة إقليمية ودولية متميزة لسياحة الاجتماعات والمؤتمرات والحوافز والمعارض ضمن استراتيجية مدروسة منبثقة من منطلقات رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وأوضحت أن هذا الاجتماع يأتي في توقيت مهم لعقد مثل هذه الاجتماعات المتخصصة في مجال السياحة في المنطقة، فمع خروج العالم ببطء من الأزمة المالية الاقتصادية فأننا كبلدان عربية نواجه منافسة شديدة في ظل تدافع الكثير من الأمم الى احتلال مواقع لنفسها كوجهات جذابة لرجال الاعمال والمستثمرين والسياح على السواء، وهنا في مملكة البحرين نزخر بمخزون كبير من الحضارة والتراث والآثار والمكتسبات التاريخية والتقاليد الممزوجة بالأصالة وحسن الضيافة والاستقبال، كما إنها تتميز بقدر ثمين وهو العنصر البشري الذي يعد الركيزة الاساسية لأي تطور في أي قطاع، ما يمكن البحرين من تبوؤ المكانة المرموقة والمتميزة وأكدت ندى ياسين أن قطاع السياحة شهد العديد من الانجازات والتحديات والمعوقات ايضا التي قد اسهمت في عدم توصل هذا القطاع إلى الاهداف المرجوة، ولكننا نسعى الى بلورة استراتيجية سياحية تتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، ومن ضمن الاستراتيجية الموضوعية التي شهد العمل على تنفيذها العديد منكم وهي سياحة البواخر، نعمل على رسم الخطط والاستراتيجيات من اجل دعم السياحة العائلية، وسياحة الاجتماعات والمؤتمرات والحوافز والمعارض، والترويج لمملكة البحرين.

أضواء

بمناسبة الذكرى الـ(39) لتأسيس الاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

كلنا الإمارات

سحر حمزة

نحتفل جميعاً مواطنين ومقيمين عرب ومسلمين،من كافة الجنسيات ودون استثناء بمناسبة مرور39 عاماً على تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الدولة النموذج ذات البصمات المشرفة في كل بقاع الأرض .

رفع مؤخراً شعار «كلنا خليفة» أحتفاء بالذكرى 39 لولادة الإتحاد النموذج في حوار الثقافات وتلاقحها وفي قوة الجذب للأمم والشعوب من كافة القارات،مع هذا الشعار القوي بقوة القيادة التي نفخر بها ، لن أزايد على شعار لكني أقول بصوت يصل صداه عنان السماء «بأننا أيضاً كلنا الإمـارات بمؤسسها ومـن خلفه الرجال الأشاوس طويلو العمر الشيوخ والقادة الأجلاء» إن شعار كلنا خليفة فخر لنا جميعاً أن نردده كما نفخر بأن نقول أيضاً وراء قيادتنا « كلنا فداء للإمارات » من العاصمة ابو ظبي مروراً بدبي والشارقة والعين وعجمان» دار الآمان موطن الفرسان إلى الفجيرة وأم القيوين حتى رأس الخيمة ،كلنا هنا في الإمارات وفي الوطن العربي والإسلامي ننشد ونردد نحبك يا إمارات ونرفع شعار «كلنا الإمارات» بكل فخر وإعتزاز ونحن في دار عزة ودار آمان وإستقرار،بظل من يتولى قيادتها من الشيوخ النشامى الأشماء برئاسة سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان «حفظه الله» «فكلنا خليفة وكلنا الإمارات»، إن الشعار يعني الكثير ويحتاج إلى ملفات لتفسيره،يعني دولة الإتحاد النموذج الوفاق والاتفاق والقوة والمنعة والسؤدد والعلم والمعرفة ،،يشهد التاريخ بأننا كلنا عرباً ومسلمين وكل القاطنين على هذه الأرض الطيبة المعطاء نعتز أننا نقيم هنا بالإمارات،بلد يحلم به أناس كثر سواء في الوطن العربي ،أو العالم ،أنه ليس رياءً أو مجاملةً أو مجرد كلمات ،وليس «كما يقول البعض الذين لم يعرفوا الإمارات وأهلها عن كثب «أنه كلام مجاملة» «إننا في هذه الأرض نعتز ونكرر أننا نفخر أننا في وطننا الثاني»الذي اختاره الكثيرون من شتى بقاع الأرض الذين أحتضنهم ووجدوا فيه ما يطفئ ظمأهم مما افتقدوه في وطنهم الأم،وجـدوا الآمان والاستقرار ، في الكثير من جوانب الحياة، الـولاء والانتماء للإمارات حق مشروع في أن يردد أبناؤها «إماراتي وافتخر»خاصة مع سياسة تطبقها مع الجميع في الانفتاح على الشعوب التي عشقت الإمـارات ،ومع أحتضانها لشعوب في العالم اختلفت في ملامحها الثقافية لكن الحكمة والذكاء والرؤى والفكر الناضج جعل هذه الدولة تحتضن الثقافات الاخرى وتصقلها في بوتقة ثقافتنا العربية الإسلامية التي سعد بها الكثيرون وعاشها وتأقلم معها ، وما بصماتها في عالم الإقتصاد والعلم والمعرفة والمبادرات المجتمعية والصحية والبيئية ،والتنمية والثقافية بلا حدود إلا دليل على استثنائيتها عن كافة دول العالم في هذا الإنجاز الذي لم يسبق أن سجل في سجلات عصرنا الحالي بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي والأحداث التي عصفت بالعالم ،نعم إنه تميز وإنجاز ينقشه الزمن بسجلات من أغلى نفائس الأرض ،شاء من شاء وأبى من أبى.

يفخر الكثيرون كما «أنا» ،بأن تكون الإمارات وطنا ثانيا لهم ،يعشقونها ،يبذلون الجهد لأجلها ولأجلهم ،ونردد بكل فخر« كلنا الإمارات »بعد «كلنا خليفة» ،إن هذا يمثل الحب الحقيقي الذي لا يكون عابراً ،بل يمثل نموذجاً للأخذ والعطاء المتبادل ،،إن تاريخ الإمـارات صمم بسجل تاريخي ناصع البياض ، نقش من إتحاد نموذج ، إنجاز ملموس وجهد مبذول ،وتطور ونماء وتقدم حضاري متميز حافل منذ 39عاما ،إنه اختصار لزمن تسارعت به الإمـارات لترسم خطوط مستقبل مشرق يزهو بشعبه الباني،حضارة مشهودة لم نشهد مثلها في دولة عربية أو أجنبية بتاريخنا المعاصر ،إن الإمارات وضعت الـرؤى وخططت وسبقت الكثيرين في إعلان إتحادها ووضعت نفسها في كل مكان مع الأشقاء العرب أو الـدول الصديقة العديدة ،جمعتهم الجغرافيا والتاريخ والتبادل المعرفي والثقافي والمصالح المشتركة،كانت صورة نموذجية للوحة وطنية قومية تجمع في طياتها طموح الأمتين العربية والإسلامية في تسجيل مواقف في كثير من المحافل الدولية والقومية المشرفة ،فبادرت بتقديم المساعدات السريعة لنجدة المسلمين المنكوبين في كل مكان ،حرصت على التماسك والحفاظ على بنية تحتية قوية بإتحادها في الداخل ،ورأبت الصدع في الخارج ،بحكمة وذكاء شيوخ شمّ أجلاء .

إن الشعار كما ذكرت في بداية المقال ،يترجم الكثير من الإنجاز الملموس ،والشعار حين نردده يعني أن من نستظل بهم بعد الله سبحانه وتعالى يحرصون على رعاية الجميع دون استثناء، وإن حاول البعض زرع الضغينة والتفرقة ،فلن يستطيع نشر الفتنة في بنية قوية الأساس ،و لأن الإتحاد قوة ،والقوة عزة وسؤدد ونصر دائم بإنجاز يزهو به الوطن وأبناؤه به يفتخرون،فإن حليفه النجاح المتواصل بقوة الله سبحانه و بمن كان وراءه من القيادات وإن كان بعضهم ووري الثرى إلا أنهم كالثريا التي لا تنطفئ أنوارها بفضل اتحاد يزودها بذلك ليبقى صورة نموذجية كنجم في عنان السماء «فكلنا خليفة وكلنا الإمارات» وكل عام والإمارات وأهلها بألف خير.

مطالب برفع رواتب الأطباء والجراحين السعوديين

الرياض / متابعات :

كشف الدكتور حامد العمران مدير مركز سعود البابطين لطب وجراحة القلب عن محدودية جراحي القلب من السعوديين في المنطقة وخاصة ممن يملكون كفاءة عالية في عمليات جراحة القلب، طالبا من الأطباء الاستفادة من الكفاءات العالمية المتواجدة في مستشفيات ومراكز المنطقة إضافة إلى الاستفادة من المشاركات المتميزة من خلال المؤتمرات الطبية التي تخص أمراض القلب.

وقال الدكتور العمران خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بمركز البابطين لجراحة القلب ظهر بمناسبة تنظيم المؤتمر السادس لطب وجراحة القلب أن المؤتمر ينظمه مركز سعود البابطين لطب وجراحة القلب بالدمام، ولمدة ثلاثة أيام اعتبارا من يوم الثلاثاء المقبل المصادف للأول من محرم، وذلك في مقر غرفة الشرقية تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود أمير المنطقة الشرقية.

وبين الدكتور العمران إن المؤتمر يتحدث عن أهم المستجدات في طب وجراحة القلب للكبار والصغار، منها عملية إصلاح الصمام الأورطي بزراعة صمام بالإضافة إلى الصمام الأصلي. كما يتضمن المؤتمر الاهتمام والتركيز على مجال التأهيل القلبي للمرضى إضافة إلى عرض تجارب وبحوث جديدة لـ 172 مشاركا محليا وعالميا تعرض لأول مرة. ومناقشة المستجدات في التصوير الإشعاعي لوظائف عضلة القلب باستخدام مواد مشعة.

وطالب الدكتور العمران بإعادة النظر والعمل على رفع رواتب الأطباء والجراحين السعوديين حتى لا تتسرب الكفاءات السعودية خارج المملكة وبين الدكتور العمران أن نسبة نجاح عمليات القلب في المركز تصل إلى 99 في المائة إضافة إلى أن نسبة الوفيات مقارنة بعدد العمليات تعتبر ضئيلة وتنحصر ما بين 1 إلى 3 في المائة وتزداد نسبة الوفيات لدى المريض بحسب تاريخه المرضي السابق.

وقال الدكتور العمران ان المؤتمرات العلمية تعتبر فرصة كبيرة لاحتكاك الأطباء السعوديين بالخبرات والمتحدثين العالمين المشاركين في المؤتمر مبينا ان عدد المشاركين في المؤتمر السادس يتجاوز 1000 مشارك من دول العالم وخاصة من الدول المتقدمة طبيا في جراحة القلب حيث يتميز المؤتمر السادس بإقبال من المتحدثين والمشاركين على المستوى العالمي إضافة إلى طرح أوراق طبية تختص بأحدث أمراض القلب والطرق الحديثة المتبعة عالميا لدى المصابين بأمراض القلب

وأضاف الدكتور العمران أنه حرصا من اللجنة المنظمة للمؤتمر على الاستفادة القصوى من حضور عدد من الأسماء العالمية المتقدمة في جراحات القلب فانه تم تجهيز 45 حالة مرضية سيتم عرضها في المؤتمر لبحثها إضافة إلى علاج تلك الحالات وهي متنوعة بحسب أمراض واختصاصات القلب.

وبين العمران في حديثه في المؤتمر الصحفي ان المركز يعالج مرضاه السعوديين بالمجان علاوة على علاج بعض الحالات من غير السعوديين على حسابهم الخاص مؤكدا ان المركز أسس فقط لخدمة المرضى السعوديين مشيرا إلى أن عدد العمليات التي أجراها المركز منذ افتتاحه تتجاوز 3600 عملية جراحية لمرضى القلب.

(7280) مليون ريال إيرادات عمان و (8130) مليون ريال حجم الإنفاق

مسقط / متابعات :

قال أحمد عبدالنبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشئون المالية وموارد الطاقة بسلطنة عمان ؛ أن إجمالي الإيرادات العامة للدولة المقدرة في موازنة عام 2011م تبلغ 7280 مليون ريال عماني مقابل 6380 مليون ريال عماني في موازنة عام 2010م وبنسبة زيادة قدرها 14 ٪، وتمثل إيرادات النفط والغاز لعام 2011 ما نسبته 81 ٪ من جملة الايرادات فيما تمثل الإيرادات الأخرى ما نسبته 19 ٪.

وأوضح وزير الاقتصاد العماني أمام مجلس الشورى في جلسته الثانية لدور الانعقاد السنوي الرابع 2010 - 2011 في جلسته غير المعلنة التي جرى خلالها مناقشة الخطة الخمسية الثامنة ومشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2011م ان إجمالي الإيرادات العامة للدولة للسنة المالية القادمة تزيد على الإيرادات المقدرة في عام 2010م بـ 900 مليون ريال عماني وبنسبة قدرها 14 بالمائة.

وأوضح الوزير انه تم احتساب الإيرادات النفطية بأخذ متوسط سعر وهو 58 دولارا أميركيا للبرميل وبمعدل متوسط إنتاج يومي للنفط يبلغ 896 ألف برميل يوميا بزيادة تبلغ 26 ألف برميل يوميا بنسبة 3 بالمائة عن معدل الإنتاج المقدر بميزانية عام 2010م. مشيرا الى ان ايرادات النفط والغاز لعام 2011م تمثل ما نسبته 81 ٪ من جملة الإيرادات فيما تمثل الايرادات الاخرى ما نسبته 19 ٪.

وأضاف : ويعتبر متوسط السعر المفترض في الموازنة (58) دولارا مناسبا ومنسجماً مع مبدأ التحوط من تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية لعدم وضوح الرؤية حول مدى فاعلية السياسات المتخذة لتجاوز الركود في الاقتصاد العالمي الذي قد يؤدي الى انخفاض الطلب على النفط وبالتالي تراجع الأسعار. وبناء على هذه الافتراضات فمن المقدر أن يبلغ صافي الإيرادات النفطية نحو (4956) مليون ريال عماني وهي تمثل نسبة (68 ٪) من جملة الايرادات في حين تبلغ إيرادات الغاز (920) مليون ريال عماني أي نسبة (13 ٪) من جملة الإيرادات. أما الإيرادات غير النفطية فقد تم تقديرها بنحو (1404) ملايين ريال عماني وتمثل نسبة (19 ٪) من إجمالي الإيرادات وهي تقل بمبلغ (126) مليون ريال عماني أي بنسبة (8 ٪) عن الإيرادات المقدرة للعام الحالي 2010م وذلك نتيجة لعدة أسباب تم استعراضها تفصيلاً في المذكرة التفسيرية لمشروع الموازنة العامة لعام 2011م.

وأضاف وزير الاقتصاد الوطني يتضح مما تقدم أن إجمالي الإيرادات العامة بشقيها النفطية وغير النفطية يبلغ نحو (7280) مليون ريال عماني وهي تغطي ما نسبته (90 ٪) من اجمالي الأنفاق العام لعام 2011م والنسبة المتبقية البالغة (10 ٪) هي عبارة عن العجز المقدر والذي سيتم تغطيته بالسحب من الاحتياطيات في حال عدم تحقيق سعر فعلي للنفط أعلى من السعر المقدر في الموازنة.

الإنفاق العام

وقال معاليه يبلغ حجم الانفاق العام المقدر للسنة المالية 2011م نحو (8130) مليون ريال عماني مقابل (7434) مليون ريال عماني في موازنة هذه السنة (2010م) بزيادة قدرها (696) مليون ريال عماني عن الموازنة المعدلة لسنة 2010م أي بنسبة زيادة قدرها (9 ٪) وقد حظيت المصروفات الانمائية بأكبر قدر من الزيادة وذلك لمواجهة معدلات الصرف المتوقعة على تنفيذ المشروعات المستمرة والجديدة حيث بلغت الزيادة نحو (250) مليون ريال عماني وتمثل نسبة (36 ٪) من اجمالي الزيادة في الانفاق العام.

أما الزيادة في المصروفات الجارية المدنية فقد بلغت نحو (220) مليون ريال عماني وقد تم تخصيصها لتغطية الاحتياجات الاضافية للوزارات والوحدات الحكومية والمصروفات التشغيلية للمشروعات الجديدة، وتمثل هذه الزيادة نسبة (32 ٪) من اجمالي الزيادة في الانفاق العام في حين بلغت الزيادة في مصروفات انتاج النفط والغاز نحو (167) مليون ريال عماني أي بنسبة (24 ٪) من اجمالي الزيادة في الانفاق العام وتغطي هذه الزيادة البرامج التشغيلية والخطط المتعلقة برفع معدلات انتاج النفط والغاز وبرامج الاستكشاف.

العجز

وفي ما يتعلق بالعجز أشار وزير الاقتصاد الوطني إلى أن تقديرات الايرادات والانفاق في الموازنة العامة أوضحت أن العجز المقدر لعام 2011م على أساس سعر (58 دولارا) للنفط سيبلغ نحو (850) مليون ريال عماني بنسبة (12 ٪) من الايرادات وبنسبة (4 ٪) من الناتج المحلي (وفقا للتقديرات الأولية لعام 2011م) وتعتبر هذه النسب في الحدود المقبولة من النواحي الاقتصادية، وسيتم تغطية العجز من خلال سحب مبلغ (700) مليون ريال عماني من مخصص احتياطي الطوارئ في حالة عدم تحقيق سعر للنفط أعلى من السعر المفترض في الموازنة وإصدار سندات تنمية محلياً بمبلغ (150) مليون ريال عماني.